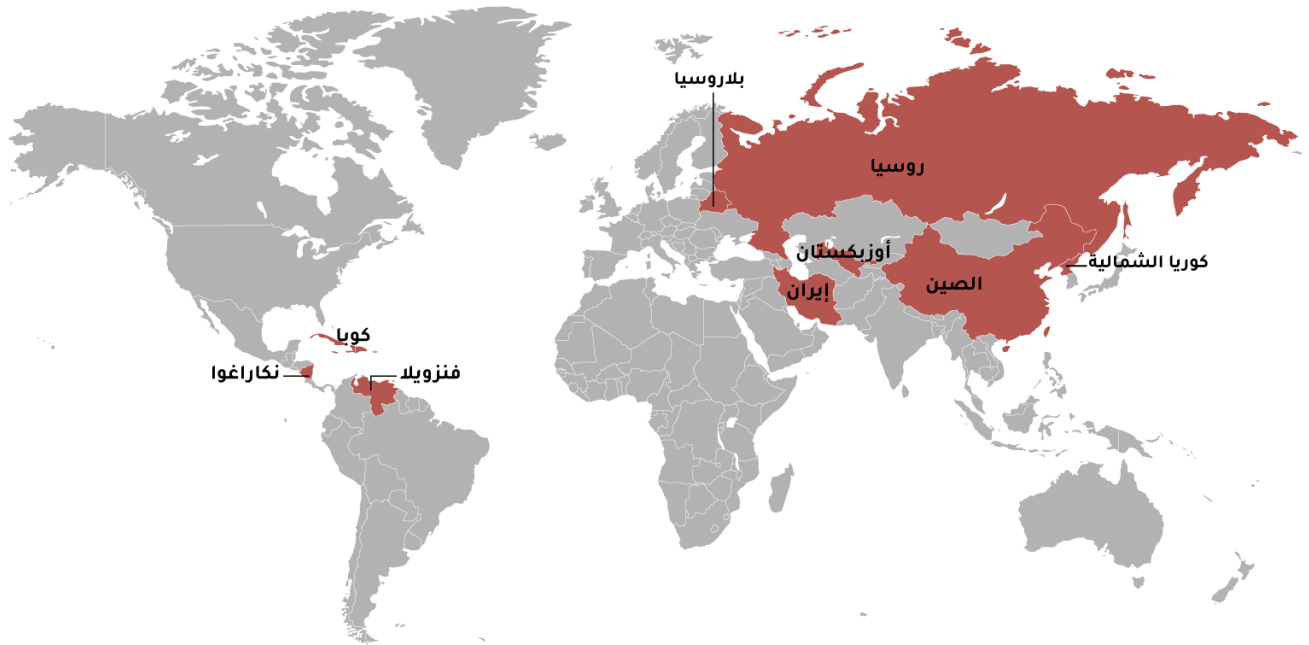


تسع دول فقط من أصل 193 دولة صوتت لصالح النظام السوري منذ آذار/2011 في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

بعض الدول العربية التي تعيد علاقاتها مع
النظام السوري كانت قد صوتت ضده في
جميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة



الخميس 8 حزيران 2023

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

أولاً: الغالبية العظمى من دول العالم تكثرت لسمعتها وصوتت لصالح حقوق الشعب السوري	
1 في جميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.....	1
2 ثانياً: خلفية موجزة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.....	2
4 ثالثاً: الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت 17 قراراً عن سوريا منذ آذار/2011 وحتى الآن.....	4
رابعاً: تسع دول فقط صوتت لصالح النظام السوري ضد قرارات الجمعية العامة السبعة عشر	
7 التي أصدرتها منذ آذار/2011 حتى الآن.....	7
10 خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.....	10

أولاً: الغالبية العظمى من دول العالم تكثر لسمعتها وصوتت لصالح حقوق الشعب السوري في جميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة:

ارتكب النظام السوري العديد من أنماط الانتهاكات رداً على الحراك الشعبي في سوريا في آذار/2011، الذي طالب بإصلاحات جوهرية تتعلق بالحرية السياسية بشكل أساسي، وبالكرامة (إنهاء التسلط الوحشي للأجهزة الأمنية)، بلغ بعضها مستوى الجرائم ضد الإنسانية، وبعد قرابة عام من بدء الحراك الشعبي تحول إلى نزاع مسلح غير دولي، استمر النظام السوري في ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية، وأضاف إليها جرائم الحرب، كما دخلت على النزاع السوري عدة أطراف لاحقاً، لكن بقي النظام السوري الذي يتحكم بالأجهزة الأمنية والجيش هو المرتكب الأعظم للانتهاكات، كما أنه يسيطر على الدولة السورية منذ عام 2000 وهو مسؤول عن حماية الشعب السوري، والدولة السورية، لكنه فشل في ذلك فشلاً ذريعاً، بل وكان أكثر من ارتكب انتهاكات بحق الدولة والشعب السوري كما وثقت ذلك منظمات حقوقية أممية ودولية ومحلية.

أمام انتهاكات النظام السوري الفظيعة ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة حالة حقوق الإنسان في سوريا، في العديد من جلساتها، وأصدرت العديد من القرارات، وأول قرار صدر عنها في 19/ كانون الأول/2011 أدانت فيه مواصلة السلطات السورية انتهاك حقوق الإنسان على نحو خطير ومنهجي ودعت فيه النظام السوري إلى الامتثال لقراري مجلس حقوق الإنسان [القرار رقم 16/1 الصادر عن الدورة الاستثنائية السادسة عشرة في نيسان/2011](#)، و [القرار رقم 17/1 الصادر عن الدورة الاستثنائية السابعة عشرة في آب/2011](#)، والتعاون على نحو كامل وفعال مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة. وأشار القرار إلى عدم التزام النظام السوري بتنفيذ خطة جامعة الدول العربية المؤرخة في 2/ تشرين الثاني/2011، كما رحب بالقرارين، اللذان أقرتهما الجامعة في 12 و16 تشرين الثاني/2011 فيما يخص الحالة في سوريا.

تالت اجتماعات الجمعية العامة بشأن سوريا، وقد أصدرت الجمعية العامة 17 قراراً عن سوريا منذ بداية الحراك الشعبي حتى الآن، أدانت في معظمها انتهاكات النظام السوري، ووصفت بعضها بأنها جرائم ضد الإنسانية، ووقفت إلى جانب حقوق الشعب السوري، ولهذا فقد راقبنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل مستمر كافة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة وسجلنا الدول التي صوتت لصالح قرارات الجمعية العامة عن سوريا، والدول التي امتنعت/غابت عن التصويت، والدول التي صوتت ضد قرارات الجمعية العامة، بمعنى أنها تنفي الانتهاكات التي يقوم بها النظام السوري، فهي عملياً تشجعه على ارتكاب المزيد من الانتهاكات، وتعدّه بتأمين الدعم في الجمعية العامة.

يهدف هذا التقرير إلى إظهار الدول التي صوتت لصالح حقوق الشعب السوري، ومن هي الدول التي صوتت لصالح النظام السوري، وعدد مرات تصويتها، وبيّن تكتلها وتحالفها لصالح بعضها البعض، وذلك من أجل إدانة ممارسات هذه الدول، وفضح سياستها وتعريتها، ولإطلاع الشعب السوري على الدول التي وقفت ضد حقوقه المشروعة.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن بعض الدول التي صوتت لصالح النظام السوري، لم تصوت له لاحقاً بعد أن تبين لها حقيقة ممارساته الوحشية، في المقابل شهدنا أن بعض الدول العربية التي صوتت دوماً لصالح حقوق الشعب السوري في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعادت علاقاتها مؤخراً مع النظام السوري،

وأعادته له مقعده في الجامعة العربية، على الرغم من أن بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان تؤكد أن ممارساته القمعية ضد الشعب السوري لم تتغير أو تتوقف منذ آذار/2011 وحتى الآن.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

” إن الغالبية العظمى من دول العالم تكثر لسمعتها القانونية والأخلاقية، ولهذا لاحظنا أن العديد من الدول وعلى الرغم من أنها غير ديمقراطية، صوتت ضد النظام السوري، لأنه وصل إلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ولم يعد بالإمكان التغطية على جرائمه، وبشكل خاص بعد أن استخدم الأسلحة الكيميائية، وقتل عشرات آلاف المواطنين السوريين تحت التعذيب، وفقط 9 دول من أصل 193 دولة صوتت باستمرار لصالح النظام السوري في الجمعية العامة للأمم المتحدة.“

ثانياً: خلفية موجزة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة:

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب ميثاق الأمم المتحدة في عام 1945، وهي الهيئة الرئيسية لمناقشة ورسم السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. وهي تضم جميع أعضاء الأمم المتحدة البالغ عددهم 193 عضواً (لكل دولة منهم صوت واحد)، وتوفر منتدى لإجراء المناقشات بشأن كامل نطاق المسائل الدولية المشمولة بالميثاق. كما تلعب الجمعية العامة دوراً هاماً في عملية وضع معايير ونصوص القانون الدولي.

تجتمع الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة رئيسية (من أيلول إلى كانون الأول من كل عام)، وبعد ذلك من كانون الثاني إلى أيلول تجتمع حسب الحاجة، ويشمل ذلك تناول التقارير المتبقية المقدمة من اللجنتين الرابعة والخامسة، والنظر في المسائل الراهنة ذات الأهمية البالغة للمجتمع الدولي في شكل مناقشات مواضيعية رفيعة المستوى ينظمها رئيس الجمعية العامة، بالتشاور مع الأعضاء.

تمتلك الجمعية العامة سلطة تقديم توصيات إلى الدول بشأن المسائل الدولية التي تدخل في نطاق اختصاصها. حيث يجوز للجمعية العامة وفق ميثاق الأمم المتحدة:

- النظر في ميزانية الأمم المتحدة والموافقة عليها وتحديد الأنصبة المالية للدول الأعضاء.
- انتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وأعضاء مجالس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، والقيام ببناءً على توصية مجلس الأمن، بتعيين الأمين العام.
- النظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك نزع السلاح، وتقديم توصيات بشأنها.
- مناقشة أية مسألة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين، وباستثناء الحالات التي يكون مطروحاً على طاولة المجلس للنقاش نزاع أو حالة ما، تقديم توصيات بشأن تلك المسألة.

- القيام، مع نفس الاستثناء، بمناقشة أية مسائل تدخل في نطاق الميثاق أو تتعلق بسلطات أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة أو وظائفها، وتقديم توصيات بشأن تلك المسائل.
- الشروع في إجراء دراسات وتقديم توصيات بهدف تعزيز التعاون السياسي الدولي، ووضع القانون الدولي وتوحيته، وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، والإنسانية، والثقافية، والتعليمية، والصحية.
- تقديم توصيات من أجل التسوية السلمية لأية حالة قد تضر بالعلاقات الودية بين البلدان.
- النظر في التقارير الواردة من مجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة.

ويجوز للجمعية أيضاً أن تتخذ إجراءات في حالات وقوع تهديد للسلام أو إخلال به أو عمل عدواني، عندما لا يتصرف مجلس الأمن بسبب تصويت سلبى من أحد الأعضاء الدائمين. وفي هذه الحالات، ووفقاً لقرارها "الاتحاد من أجل السلام" الصادر في 3/ تشرين الثاني/ 1950، يجوز للجمعية أن تنظر في المسألة فوراً وأن توصي أعضائها باتخاذ تدابير جماعية لصون السلام والأمن الدوليين أو استعادتهما.

يقدم المكتب - المؤلف من رئيس الجمعية و21 نائباً لرئيسها، وكذلك رؤساء اللجان الرئيسية الست - توصيات إلى الجمعية بشأن إقرار جدول الأعمال، وتوزيع بنود جدول الأعمال وتنظيم أعمالها. ويعقد المكتب جلسته الرسمية الأولى للدورة للنظر في مشروع جدول أعمال الدورة. ثم تعقد الجمعية جلسة عامة للنظر في تقرير المكتب وإقرار جدول الأعمال.

تبدأ الجمعية العامة النظر في البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمالها. ونظراً للعدد الكبير من البنود المدرجة في جدول الأعمال، تحيل الجمعية إلى لجانها الرئيسية الست البنود ذات الصلة بأعمالها. وتناقش اللجان البنود، وتسعى، حيثما أمكن، إلى موافقة مختلف نُهج الدول، وتقدم توصياتها، عادة في شكل مشاريع قرارات ومقررات، إلى الجلسة العامة للجمعية للنظر فيها واتخاذ إجراءات بشأنها.

واللجان الرئيسية الست هي: لجنة نزع السلاح والأمن الدولي (اللجنة الأولى)؛ واللجنة الاقتصادية والمالية (اللجنة الثانية)؛ ولجنة الشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية (اللجنة الثالثة)؛ ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)؛ ولجنة الإدارة والميزانية (اللجنة الخامسة)؛ واللجنة القانونية (اللجنة السادسة).

غير أن الجمعية العامة تعمل مباشرة في جلساتها العامة بشأن عدد من بنود جدول الأعمال، مثل قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط.

ثالثاً: الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت 17 قراراً عن سوريا منذ آذار/2011 وحتى الآن:

قمنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمراجعة كافة القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي أصدرت 17 قراراً عن سوريا منذ انطلاق الحراك الشعبي في آذار/2011 حتى أيار/2023. قمنا بتوزيعها على النحو التالي:

ألف: 12 قراراً حول حالة حقوق الإنسان في سوريا تحوز على أغلبية ساحقة لصالح

حقوق الشعب السوري:

تبنت الجمعية العامة 12 قراراً عن حالة حقوق الإنسان في سوريا بناءً على تقارير لجنة الشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية (اللجنة الثالثة). حيث يركز عمل اللجنة على بحث مسائل حقوق الإنسان. بما في ذلك تقارير الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان. وتناقش اللجنة قضايا النهوض بالمرأة، وحماية الأطفال، والشعوب الأصلية، ومعاملة اللاجئين، وتعزيز الحريات الأساسية من خلال القضاء على العنصرية والتمييز العنصري، وتعزيز الحق في تقرير المصير.

أدانت الجمعية العامة عبر هذه القرارات انتهاك النظام السوري لحقوق الإنسان على نحو خطير ومنهجي، ووصفت بعضها بأنها جرائم ضد الإنسانية، من قبيل الإعدام التعسفي والاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين واضطهادهم وقتلهم والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وسوء معاملة المحتجزين، بمن فيهم الأطفال، والهجمات على المراكز الحيوية من مشافي ومدارس ودور عبادة وغيرها، وأدانت أعمال التشريد القسري للسكان في سوريا، وما ينشأ عنها من آثار على ديمغرافية البلد. كما أدانت الانتهاكات من قبل جميع أطراف النزاع.

وطالبت الجمعية العامة في جميع قراراتها، النظام السوري بوضع حد بشكل فوري لجميع انتهاكات حقوق الإنسان، وأن يوفر الحماية للسكان وأن يمثل تماماً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، كما دعت جميع أطراف النزاع إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف في سوريا، وطالبت بإطلاق السراح الفوري لجميع المعتقلين تعسفياً.

كما طالبت النظام السوري بالامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان الصادرة عن سوريا، والتعاون على نحو كامل وفعال مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة.

وأدانت الجمعية العامة في قراراتها استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية في العديد من الهجمات، وبشكل خاص هجوم الغوطين في 21/ آب/2013 وهجوم خان شيخون الكيميائي في 4/ نيسان/2017 وهجوم دوما في 7/ نيسان/2018 وهجوم قرية الكبينة في 19/ أيار/2019. وطالبت باحترام التزاماته بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية رقم 1/EC-M-33/DEC. وقرار مجلس الأمن 2118 (2013).

أكدت الجمعية في قراراتها على أهمية كفالة المساءلة وضرورة إنهاء حالة الإفلات من العقاب ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في سوريا، وخاصة المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية.

كما أكدت على دعمها لبيان جينيف الصادر في 30/ حزيران/ 2012، وجهود الأمم المتحدة الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي مستدام في سوريا تماشياً مع [القرار 2254 \(2015\)](#).

باء: 4 قرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الحالة في سوريا:

أصدرت الجمعية العامة 4 قرارات عن الحالة في سوريا، دون الإحالة إلى أية لجنة من لجانها الست الرئيسة. أدانت الجمعية عبر هذه القرارات انتهاك النظام السوري، إضافةً إلى جميع أطراف النزاع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشكل منهجي وواسع النطاق، عبر استخدام القوة ضد المدنيين والإعدام التعسفي وقتل المحتجين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين واضطهادهم والاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب وسوء معاملة الأشخاص، بمن فيهم الأطفال.

وطالبت النظام السوري بالإفراج الفوري عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفياً، وشددت على أهمية ضمان المساءلة وضرورة وضع حد لإفلات جميع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات والتجاوزات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان في سوريا، بما فيها الانتهاكات والتجاوزات التي قد تصل إلى حد جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ومحاسبتهم.

كما طالبت جميع أطراف النزاع وفي مقدمتهم النظام السوري بالامتنال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان الصادرة عن سوريا، والتعاون مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة.

جيم: قرار بإنشاء الآلية الدولية المحايدة والمستقلة:

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 71/248 في 21/ كانون الأول/ 2016، دون الإحالة إلى أي من لجانها الست الرئيسة، وقد أنشأت الجمعية العامة بموجب هذا القرار الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للمسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في سوريا منذ آذار/ 2011. وذلك بعد فشل مجلس الأمن الدولي بإحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

والآلية هي جهة ميسرة قضائية تعمل من أجل المساءلة عن الجرائم الدولية الأساسية، ولا سيما جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية المرتكبة في الجمهورية العربية السورية اعتباراً من آذار/ 2011 فصاعداً؛ ولا تتمتع الآلية بسلطات الادعاء العام، بل تساعد السلطات القضائية التي تقود تحقيقات وملاحقات قضائية ضد المشتبه في ارتكابهم جرائم في سوريا. ونشير إلى أن الشبكة السورية لحقوق الإنسان قد وقّعت منذ مطلع عام 2019 مذكرة تفاهم مع الآلية، تتمحور حول مشاركة البيانات والأدلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وثقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/ 2011.

أيدت هذا القرار 105 دولة في حين امتنعت 52 دولة عن التصويت، وصوّتت 15 دولة ضدّ القرار (النظام السوري، روسيا، الصين، إيران، الجزائر، بيلاروسيا، كوبا، فنزويلا، بوروندي، بوليفيا، كوريا الشمالية، جنوب السودان، زيمبابوي، قرغيزستان، نيكاراغوا).

يعرض الجدول التالي 17 قراراً أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عن سوريا منذ آذار/2011 حتى أيار/2023:

رقم القرار	تاريخ صدور القرار	الدول التي دعمت قرار الجمعية العامة	الدول التي امتنعت عن التصويت	الدول التي عارضت قرار الجمعية العامة	الدول التي صوتت ضد القرار
66/176	19 كانون الأول/2011	133	43	11	إيران، بيلاروسيا، كوبا، كوريا الشمالية، ميانمار، إكوادور، نيكاراغوا، أوزبكستان، فنزويلا، زيمبابوي
A 66/253	16 شباط/2012	137	17	12	روسيا، الصين، إيران، بيلاروسيا، كوبا، بوليفيا، فنزويلا، كوريا الشمالية، إكوادور، زيمبابوي، نيكاراغوا
B 66/253	3 آب/2012	133	31	12	روسيا، الصين، إيران، بيلاروسيا، كوبا، بوليفيا، فنزويلا، كوريا الشمالية، ميانمار، زيمبابوي، نيكاراغوا
183/67	20 كانون الأول/2012	135	36	12	روسيا، الصين، إيران، بيلاروسيا، بوليفيا، كوبا، كوريا الشمالية، نيكاراغوا، أوزبكستان، فنزويلا، زيمبابوي
67/262	15 أيار/2013	107	59	12	روسيا، الصين، إيران، بيلاروسيا، كوبا، بوليفيا، فنزويلا، كوريا الشمالية، إكوادور، زيمبابوي، نيكاراغوا
182/68	18 كانون الأول/2013	127	47	13	روسيا، الصين، إيران، بيلاروسيا، بوليفيا، كوبا، كوريا الشمالية، إكوادور، نيكاراغوا، أوزبكستان، فنزويلا، زيمبابوي
189/69	18 كانون الأول/2014	127	48	13	روسيا، الصين، إيران، بيلاروسيا، بوليفيا، كوبا، كوريا الشمالية، إكوادور، نيكاراغوا، أوزبكستان، فنزويلا، زيمبابوي
234/70	23 كانون الأول/2015	104	37	13	روسيا، الصين، إيران، الجزائر، بوليفيا، بروندي، كوبا، كوريا الشمالية، إكوادور، نيكاراغوا، أوزبكستان، فنزويلا
71/130	9 كانون الأول/2016	122	36	13	روسيا، الصين، إيران، بيلاروسيا، كوبا، بوليفيا، فنزويلا، كوريا الشمالية، جنوب السودان، بروندي، زيمبابوي، نيكاراغوا
203/71	19 كانون الأول/2016	116	52	16	روسيا، الصين، إيران، الجزائر، بيلاروسيا، بوليفيا، بروندي، كوبا، كوريا الشمالية، العراق، نيكاراغوا، جنوب السودان، أوزبكستان، فنزويلا، زيمبابوي
248/71	21 كانون الأول/2016	105	52	15	روسيا، الصين، إيران، الجزائر، بيلاروسيا، كوبا، فنزويلا، بروندي، بوليفيا، كوريا الشمالية، جنوب السودان، زيمبابوي، قرغيزستان، نيكاراغوا
191/72	19 كانون الأول/2017	109	58	17	روسيا، الصين، إيران، الجزائر، بيلاروسيا، بوليفيا، بروندي، كوبا، كوريا الشمالية، العراق، ميانمار، نيكاراغوا، الفلبين، أوزبكستان، فنزويلا، زيمبابوي
182/73	17 كانون الأول/2018	111	55	15	روسيا، الصين، إيران، الجزائر، بيلاروسيا، بوليفيا، بروندي، كوبا، كوريا الشمالية، إيران، موريتانيا، نيكاراغوا، أوزبكستان، فنزويلا، زيمبابوي
169/74	18 كانون الأول/2019	106	57	15	روسيا، الصين، إيران، الجزائر، بيلاروسيا، بروندي، كوبا، كوريا الشمالية، موريتانيا، نيكاراغوا، تركيا، أوزبكستان، فنزويلا، زيمبابوي
193/75	16 كانون الأول/2020	101	62	13	روسيا، الصين، إيران، الجزائر، بيلاروسيا، بروندي، كوبا، كوريا الشمالية، نيكاراغوا، أوزبكستان، فنزويلا، زيمبابوي
228/76	24 كانون الأول/2021	93	52	16	روسيا، الصين، إيران، الجزائر، كوريا الشمالية، كوبا، فنزويلا، أوزبكستان، بيلاروسيا، زيمبابوي، نيكاراغوا، بوليفيا، إريتريا، إثيوبيا، جزر القمر
230/77	15 كانون الأول/2022	92	71	14	روسيا، الصين، إيران، الجزائر، كوريا الشمالية، كوبا، أوزبكستان، بيلاروسيا، زيمبابوي، نيكاراغوا، بوليفيا، إريتريا، إثيوبيا

رابعاً: تسع دول فقط صوتت لصالح النظام السوري ضد قرارات الجمعية العامة السبعة عشر التي أصدرتها منذ آذار/2011 حتى الآن:

لا بدّ للشعب السوري من معرفة الدول التي صوتت لصالح النظام السوري وضدّ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تدين الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان التي وقعت في سوريا، والأهم من كل ذلك ضدّ الضحايا الذين قتلوا أو اعتقلوا، أصيبوا، جراء الممارسات الوحشية للنظام السوري والتي ومنذ عام 2011 ترقى في كثيرٍ منها إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وفقاً لتقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة، وتتحمل هذه الدول بالدرجة الأولى مسؤولية إفلات النظام السوري من العقاب، واستمراره في ارتكاب انتهاكات بحق الشعب السوري ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية، وتصاعد هذه الانتهاكات يوماً بعد يوم. ولا بدّ للمجتمع السوري من أن يتعرّف على الدول التي وقفت وصوتت ضدّه، ولا بدّ لنا من تعريتها وإدانة تصويتها لصالح النظام السوري.

تبين لنا بعد مراجعة الدول التي صوتت على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتصلة بالوضع في سوريا من بعد الحراك الشعبي في آذار/2011 بأن هناك 9 دول فقط صوتت ضد حقوق الشعب السوري بشكل مستمر، وهي:

روسيا، إيران، الصين، كوبا، كوريا الشمالية، فنزويلا، أوزبكستان، بلاروسيا، نكاراغوا

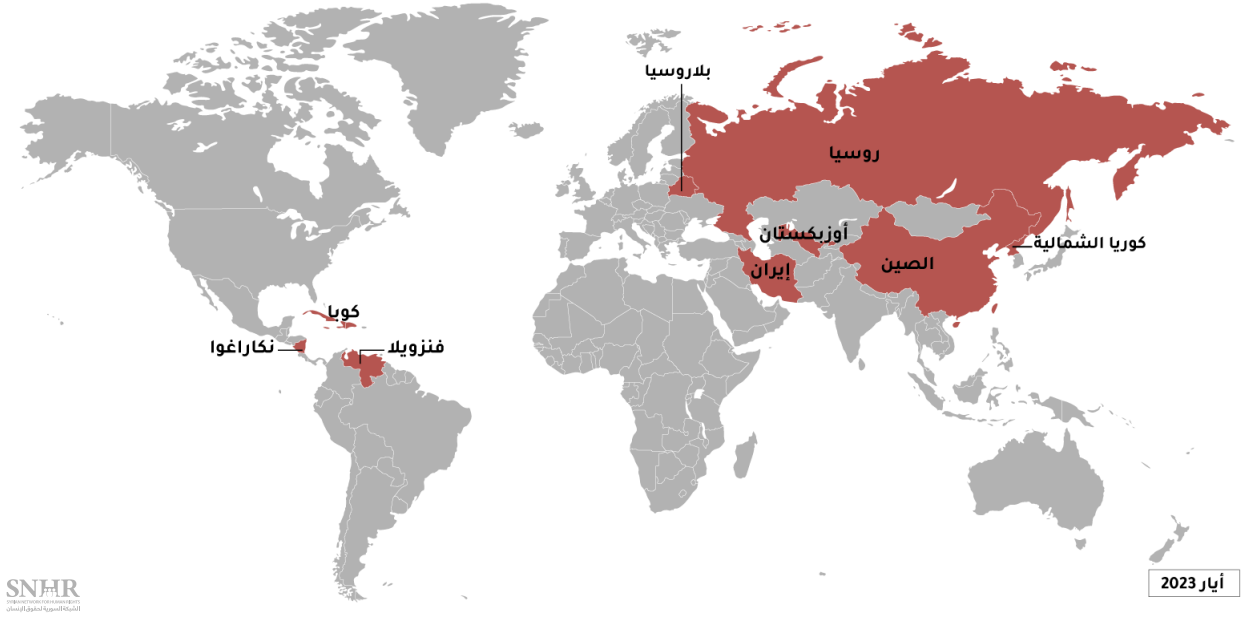
ولكن هناك دول صوتت في بعض الأحيان إلى جانب هذه الدول، وغيرت من تصويتها لاحقاً، وفي المجمل فإن كافة الدول التي صوتت مرة أو أكثر ضد قرارات الجمعية العامة يبلغ مجموعها 17 دولة، من بينها 3 دول صوتت مرة واحدة فقط لصالح النظام السوري، ويظهر بشكل واضح أن روسيا والصين تقودان رأس الحربة في حشد الدول القمعية الموالية لهما للتصويت لصالح النظام السوري.

بناءً على ذلك، فإن الغالبية العظمى من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة قد حازت على أغلبية ساحقة، وبأن الدول التي صوتت لصالح النظام السوري هي دول تشبّهه في الممارسات ضد شعوبها، وفي نظرتها للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي بشكل عام.

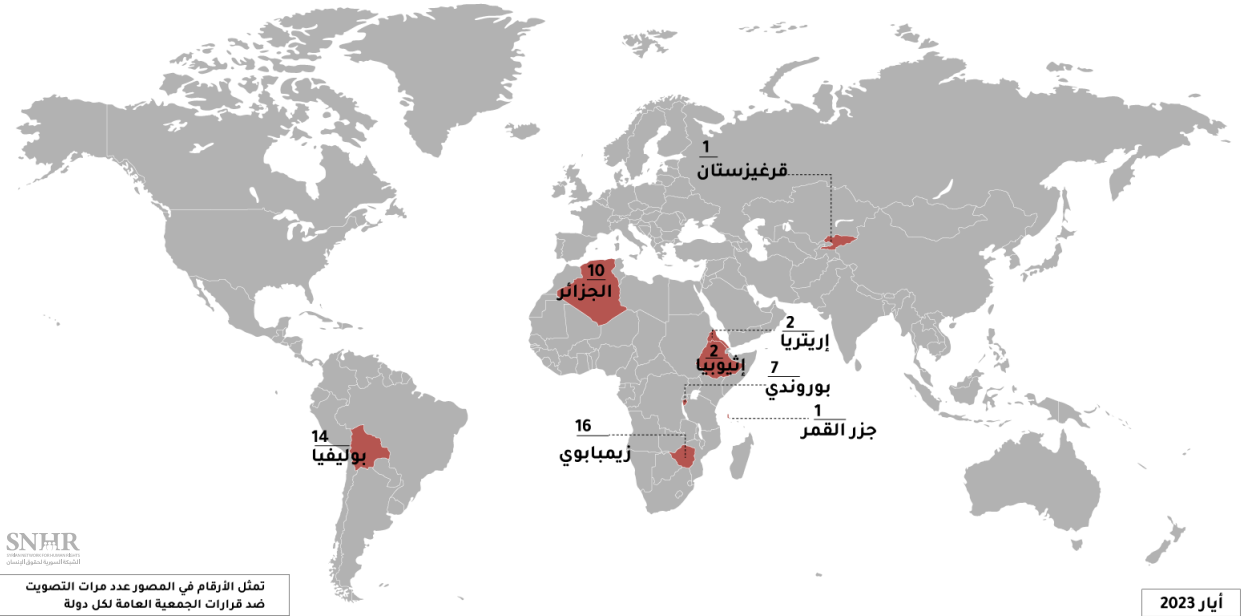
وبعد مراجعة لقائمة الدول لكل قرار على حدا، تبين لنا ما يلي:

واحد: 9 دول فقط قد عارضت جميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بسوريا منذ آذار/2011، وبالتالي فهي قد صوتت لصالح النظام السوري بشكل مستمر، طيلة الاثني عشر عاماً الماضية، وجميع هذه الدول دكتاتورية وقمعية، وهي:

روسيا، إيران، الصين، كوبا، كوريا الشمالية، فنزويلا، أوزبكستان، بلاروسيا، نكاراغوا.



اثنان: ثماني دول صوتت لصالح النظام السوري في عدد من قرارات الجمعية العامة، فيما امتنعت/غابت عن التصويت في عدد آخر منها، ولم تؤيد أياً من القرارات التي أصدرتها الجمعية عن سوريا منذ آذار/2011، وهذه الدول هي:



زيمبابوي: صوتت ضد قرارات الجمعية العامة 16 مرة.

بوليفيا: صوتت ضد 14 مرة.

الجزائر: صوتت ضد 10 مرة.

بوروندي: صوتت ضد 7 مرة.

إريتريا: صوتت ضد 2 مرة.

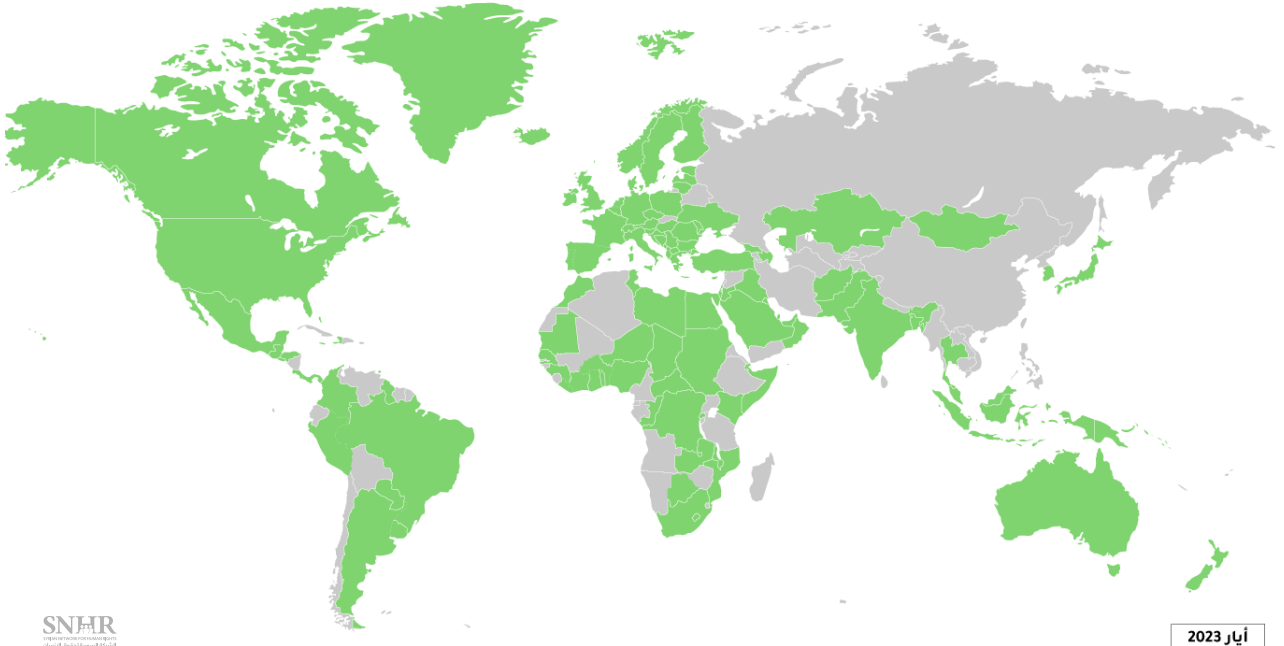
إثيوبيا: صوتت ضد 2 مرة.

جزر القمر: صوتت ضد 1 مرة.

قرغيزستان: صوتت ضد 1 مرة.

لقد كان مجموع الدول المصوّتة لصالح قرارات الجمعية العامة في سوريا منذ آذار/2011 حتى الآن أكثر بكثير من الدول الدكاتورية التي صوّتت لصالح النظام السوري. وتتمن الشبكة السورية لحقوق الإنسان عالياً وقوف هذه الدول إلى جانب حقوق الشعب السوري، ولو تُرك القرار بالتحرك لحماية المدنيين للجمعية العامة للأمم المتحدة أو لمجلس حقوق الإنسان لتوقفت الانتهاكات منذ صيف عام 2011، لكن مجلس الأمن ركّز الغالبية العظمى من الصلاحيات التنفيذية في يده؛ لهذا نشهد إخفاقاً ذريعاً على مستوى تطبيق معايير حقوق الإنسان والقرارات والاتفاقيات ذات الصلة على صعيد العالم أجمع وفي مقدمته في سوريا.

خريطة توضّح الدول التي صوتت مع قرارات الجمعية العامة التي تدين الانتهاكات بحق الشعب السوري منذ آذار/2011 حتى أيار/2023:



خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- لقد صوتت تسع دول فقط من دول العالم وهي: (روسيا، إيران، الصين، كوبا، كوريا الشمالية، فنزويلا، أوزبكستان، بلاروسيا، نكاراغوا) بشكل مستمر ضدّ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة عن سوريا منذ آذار/ 2011 حتى أيار/ 2023 وهو فعل مخزٍ ومُدان بأقصى العبارات.
- يؤكد هذا التقرير أن النظام السوري هو نظام منبوذ ومحتقر من قبل المجتمع الدولي، نظراً للانتهاكات الواسعة التي قام بها بما فيها استخدام سلاح دمار شامل.
- يظهر هذا التقرير مدى رغبة الدول الدكتاتورية القمعية في التحالف والتصويت لصالح بعضها البعض.
- لم تذخر روسيا أية جهد في الدفاع عن النظام السوري في مجلس الأمن عبر الفيتو لسبعة عشرة مرة، وعبر الدعم العسكري وامتدّ ذلك إلى قرارات الجمعية العامة وكذلك مجلس حقوق الإنسان وقراراته المتعلقة فقط بحالة حقوق الإنسان.
- يُثبت التقرير أن أغلبية دول العالم ترفض تأييد الجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب في سوريا، ولو ترك القرار بالتحرك لحماية المدنيين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أو لمجلس حقوق الإنسان لتوقفت الانتهاكات منذ صيف عام 2011، لكن القوة التنفيذية متركة في يد مجلس الأمن الذي أخفق بشكل فظيع في حماية المدنيين في سوريا طيلة 12 عاماً الماضية.
- إن من واجبنا كمنظمة مدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا تعرية وفضح الدول التي وقفت إلى جانب النظام السوري، وإدانة تصويتها بأبشع العبارات، وإنّ موقف جميع الدول التي صوتت لصالح النظام السوري في الجمعية العامة يُعتبر وصمة عار في تاريخها.
- طبقاً لقرار الجمعية العامة "متحدون من أجل السلام"² - 3/ تشرين الثاني/ 1950، "يجوز للجمعية العامة أن تعقد دورة استثنائية طارئة خلال 24 ساعة، إذا بدا أنّ هناك تهديداً للسلام أو خرقاً للسلام أو أنّ هناك عملاً من أعمال العدوان- ولم يتمكن مجلس الأمن الدولي من التصرف بسبب استخدام حق النقض من جانب عضو دائم (في هذه الحالة: روسيا)- حيث يمكنها أن تنظر في المسألة على الفور من أجل إصدار توصيات إلى الأعضاء باتخاذ تدابير جماعية لصون أو إعادة السلام والأمن الدوليين". لم يتم تطبيق هذا القرار على الرغم من استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية، والتشريد القسري لقرابة 13 مليون مواطن سوري، وتعطيل روسيا والصين لمجلس الأمن عبر استخدام الفيتو 16 مرة لصالح النظام السوري³.

2. الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 3/377، 3/ تشرين الثاني/ 1950، <http://www.un-documents.net/a5r377.htm>

3. الشبكة السورية لحقوق الإنسان، الاستخدام التعسفي للفيتو 16 مرة من قبل روسيا والصين ساهم في قتل قرابة ربع مليون سوري واعتقال قرابة 150 ألف آخرين وتفشي حالة الإفلات من العقاب، 17/ تموز/ 2020، <https://snhr.org/arabic/?p=12515>

التوصيات:

إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة:

- إصدار قرار بتعليق عضوية النظام السوري في جميع هيئات وأجسام الأمم المتحدة لأنه ارتكب جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب السوري، واستخدم سلاح دمار شامل.

إلى دول العالم:

- يجب على دول العالم التكافل مع القضايا العادلة، وأن تقوم بالتصويت دائماً لصالح قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدين الدول التي تنتهك بشكل فظيع حقوق الإنسان الأساسية على غرار النظام السوري.
- احترام حقوق الضحايا الذين قتلهم وشردهم النظام السوري، وبشكل خاص النساء والأطفال، والمختفين قسرياً، والتوقف عن دعم النظام السوري.
- يجب فضح وتعريّة الدول التي تساند النظام السوري وإدانة تصويتها لصالحه في الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان.
- على بعض الدول العربية التي أعادت علاقاتها مع النظام السوري الانتباه إلى أنها صوتت ضده في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن ممارساته بحق الشعب السوري لم تتغير مطلقاً.



www.snhr.org - info@snhr.org